مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثامن / الجزء(1) – ديسمبر 2017

OEB Univ. Publish. Co.

المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص التفعيل وحدود التأثير

Civil society and the question of citizenship: Opportunitiesfor activation and Limitsof influence

أ. آسيا بلخير، جامعة قالمة، الجزائر

تاريخ التسليم: (2017/07/08)، تاريخ القبول: (2017/11/19)

ملخص :

أدت التغيرات السريعة والمتلاحقة التي عرفتها المجتمعات المعاصرة، إلى إعادة النظر في منظومة المفاهيم المرتبطة بالدولة والمجتمع، وفي طبيعة العلاقة بينهما، وفيما يربط الأفراد بمجتمعاتهم ودولهم، وأصبحت قوة الدولة لا تقاس فقط بقدراتها العسكرية، ولكن أساسا بقدرتها على تنفيذ السياسات العامة التي توفر الخدمات الأساسية للموطنين، وقدرتها على توزيع الأدوار مع المجتمع المدني، بما يزيد المشاركة، ويحقق متطلبات المواطنة السياسية والاجتماعية، التي يعاد التساؤل بشأنها هي الأخرى، مع بروز فكرة المواطنة العالمية. **الكلمات المفتاحية:** مجتمع مدني، مواطنة، مواطنة عالمية.

Abstract :

The rapid and progressive changes thatcontemporarysocieties have undergone, have led to a reconsideration of the system of concepts associated to the state and the society, the nature of theirrelationship, and the connection of individuals to theirsocieties and states. The power of the state is not only measured by itsMilitarycapabilities but mainly by itsability to implement public policiesthatprovide essential services to the citizens, and itscapacity to distributeroleswithin civil society, therebyincreasing participation and achieving the requirements of political and social citizenship, whichisquestioned as well, with the emergence of the idea of a global citizenship.

Keywords: civil society, citizenship, global citizenship

مقدمة:

يرتبط الفرد في إطار المجتمع الواحد بعلاقات متعددة، أو انتماءات إلى عدد من الدوائر الاجتماعية، من بينها الانتماء السياسي الذي يرتبط بمدى قيام الفرد بمراعاة الصالح المشترك بين الناس أو ما يدعى بالصالح العام، وإن لم تكن هناك قوة لإجباره على ذلك، وهذا هو ما يعرف بالمواطنة، التي يستدل على وجودها والشعور بها، بالتصرفات الايجابية للفرد على النطاق العام الذي يعيش الفرد ضمنه، وذلك كله من منطلق إحساسه بصالح الجماعة التي يعيش في إطارها، فالمواطنة لا تركز إذن على الجانب العاطفي فقط لحب الوطن، بل تركز على الجانب المدني التطبيقي في هذا الانتماء الذي يعكس إحساس الفرد بواجباته تجاه الحياة المدنية التي تنظمها السلطة السياسية في المجتمع، وحتى وإن كانت المواطنة على المستوى الفردي أحاسيس نفسية قبل كل شيء، لكن علينا أن نلاحظ أنه على المستوى الكلي يقاس نجاح أو فشل المجتمعات السياسية بمدى تفوق نظامها السياسي والاجتماعي في رفع مستوى الشعور بالانتماء الايجابي بين أكبر نسبة من سكان المجتمع، والفشل في ذلك يستدل منه على وجود خلل ما في العلاقة بين السلطة وأفراد المجتمع أو مع قطاع منهم ممن تتناقص بينهم المظاهر الايجابية التي تتطلبها المواطنة بمفهومها الصحيح.

ومع تزايد الاهتمام بموضوع المجتمع المدني وتنامي دوره في الحياة السياسية، طرح موضوع المواطنة من جديد للنقاش، وتجدد التساؤل عن أدوار المجتمع المدني في تعزيز المواطنة خاصة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما أفرزته من مستجدات تبلورت في بروز نمط جديد من المجتمع المدني هو المجتمع الافتراضي وما فرضه من تحديات أمام المواطن الذي بات لا يعرف حدود هويته السياسية والثقافية، وبروز فكرة المواطنة العالمية حاملة في طياتها إشكالات جديدة لا يمكن حصرها في البعد السياسي والقانوني لمفهوم المواطنة بل تتعداه الى مسألة الهوية والانتماء والولاء.

انطلاقا مما سبق، تأتي هذه الورقة للبحث في علاقة المجتمع المدني بمسألة المواطنة، ودوره في تعزيز قيمها، وتقصي حدود تأثيره عليها في ظل المتغيرات المواكبة لعصر العولمة، من خلال معالجة الإشكالية التالية: فيما تتمثل مساهمة المجتمع المدني في تعزيز مفهوم وقيم المواطنة على ضوء أدواره ووظائفه؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية متمثلة في أن " المجتمع المدني" بتنظيماته والوظائف التي تؤديها؛ يعتبر فاعلا أساسيا في إرساء قواعد المواطنة وتعزيز قيمها.

وتهدف هذه الدراسة في حقيقتها إلى رصد وتحليل أدوار المجتمع المدني وأهميته في تكريس وتعزيز منظومة المواطنة لاسيما في ظل المتغيرات والمستجدات التي حملتها العولمة وما نجم عنها من تغيرات في منظومة المفاهيم والفواعل والآليات، كما تقف عند تقييم دوره في تعزيز المواطنة في

إطار التطورات السياسية، الاجتماعية، وخاصة التكنولوجية الحاصلة في ظل التحول الديمقراطي. بالإضافة إلى إبراز الحدود والمعيقات التي تعترض المجتمع المدني في تحقيق ذلك.

01- المجتمع المدني، الاصطلاح والدلالات:

بداية، يتعين الإشارة إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وناجز وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، حتى تلك المفاهيم التي تبدو لنا كذلك. فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالإشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهها. فهو بالضرورة وليد بيئة تاريخية اجتماعية محددة. ولا شك أن مفهوم المجتمع المدني لا يشكل استثناء في هذا المجال، فقد أصبح ملازما للدولة العصرية، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، إذ لم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات، ...الخ. فالمجتمع المدني ظاهرة اجتماعية نسقية ومؤسسية، يعبر عن مجموعة من التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وبغض النظر عن تعدد تعريفات مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي، وما تثيره هذه القضية من مشكلات منهجية ونظرية، خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجي للمفهوم واستخدامه من قبل قوى عديدة وفي سياقات مختلفة. ويعرف الدكتور "**سعد الدين إبراهيم**" المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، التراضي، التسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف".(إبراهيم.2000.ص13)

ويرى الأستاذ "**ريموند هينيبوس**" أن المجتمع المدني هو "شبكة من الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة والسلطة".(الفالح.2002.ص27)

بينما يعرف الأستاذ "**عبد الحميد الأنصاري**" المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكارها مختلف ساحات العمل العام.(الأنصاري.1996.ص50)

أما الأستاذة "**كريستيان بنوا** Christine Benoit" - فإنها تركز في تعريفها للمجتمع المدني على الطابع الداخلي والدولي له، وذلك بالقول" أن المجتمع المدني هو التنظيمات ذات الطابع السياسي والاجتماعي، التي تتدخل على المستوى المحلي والوطني والدولي، وهي في تأسيسها وتمويلها مستقلة عن الدول، والتي تنصب جهودها في الدفاع عن المصالح الشعبية أمام الحكومات وأصحاب القرار". (كريم.2005.ص16)

وعموما يمكن تعريف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية. ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقاف وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة. ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. (أوثراني.2002)، ومهما تعددت تعريفات المجتمع المدني وتباينت المواقف منه، إلا أن هناك مجموعة من الأركان التي يتأسس عليها أي مجتمع مدني واقعيا ويمكن ذكرها فيما يلي:

أ –**الركن الأول هو البعد التنظيمي (التنظيم الجماعي– المؤسسية):** يضم المجتمع المدني مجموع التنظيمات التي يشكلها الأفراد بشروط يتم التراضي بشأنها وقبولها . فهي تنظيمات تسير وفق نظام معين، وقانون أساسي محدد، ولهدف واضح.(إبراهيم.2005.ص155)

ب– الركن الثاني هو الفعل الإرادي الحر(الطوعية): تتشكل تنظيمات المجتمع المدني بالإرادة الحرة للأفراد، وينضمون إليها طوعا، بشروط صريحة أو ضمنية يتم التوافق عليها من طرف من يؤسسون التنظيم .

ج– الركن الثالث هو الاستقلالية: يشترط أن تتمتع التنظيمات المدنية باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

د – الركن الرابع هو الإطار الأخلاقي(القيمي): يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني كقيم التسامح والقبول بالتعدد والاختلاف والالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة وحل الصراعات والخلافات.

02– مفهوم المواطنة، الدلالة ومسارات التشكل:

المواطنة لغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، و"مواطنة" هو تصريف مفاعلة من كلمة وطن، والعرب عرفوا الوطن معرفة مبسطة فهو مجرد مقر إقامة، مستندين إلي الشرح القاموسي لكلمة وطن، ففي لسان العرب، نجد أن الوطن هو محل إقامة الإنسان. والوطن هو المنزل الذي نقيم

به وهو موطن الإنسان ومحله، ويقال أوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلا وسكنا، ويكاد هذا التعريف أن يتطابق مع مختلف القواميس العربية. (عياد.2004.ص20)

تستخدم اليوم عدة دلالات للمواطنة، فيراد بها أحيانا الانتماء النشط إلى طائفة دينية أو جماعة مصالح أو طبقة اجتماعية أو عضوية في أي مجتمع سياسي مستقل، غير أن فكرة المواطنة تحيل في معناها الدقيق إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة، وهي تشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات. وهذه الامتيازات التي من بينها حق التصويت وحق الترشح...، تشترك في أن استخدامها يمثل عنصرا لا ينفصل عن عمل النظام السياسي بأكمله.

وسواء أكانت المواطنة وطنية تتعلق بحقوق وواجبات الفرد داخل الدولة التي ينتمي اليها ويحمل جنسيتها، أو مواطنة عربية أو أوربية ...فإنها في دلالتها العامة هي مجموعة من الحقوق المادية والمعنوية، الفردية والجماعية، تتكفل الدولة بصيانتها وتمكين المواطنين منها في مقابل مجموعة من الواجبات يسدي بعضها لمواطنون، في شكل خدمات. (ولديب.2011.ص49)

ولفظ "مواطن""citoyen"تعبير لم يظهر إلا بعد الثورة الفرنسية سنة 1789. لكن للمصطلح جذوره العميقة، سواء في أثينا أو روما القديمتين، ففي كلا الحضارتين كانت المواطنة والمساواة محصورة فقط بين الصفوة، أما العبيد والنساء والغرباء والذين لا يمتلكون عقارا فليسوا مواطنين. وكان ثمة فارق بسيط بين مواطنة أثينا التي تستند إلي ما يمكن وصفه بأنه مساواة بين المتساوين أي بين أفراد من النخبة التي تمثلها قبائل أثينا العشر والتي تستبعد من إطارها غير المتساوين، أي النساء والعبيد وغير الملاك، وبين مواطنة روما التي قد قامت علي أساس العمل المشترك من أجل تحقيق المصالح المشتركة، والمصالح المشتركة هذه تفرض نفسها علي الجميع كحزمة متكاملة لا يجوز الانتقاص منها (خضي.1997.ص14)، وقد وصف ترنس مارشال Terence Marshall في مقال له مشهور ظهر سنة 1949 الابعاد المتتالية للمواطنة والتي انتشرت تدريجيا بحسبه خلال القرنين الماضيين في الغرب، واقترح رؤية خطية لتطورها شملت ثلاث مراحل أساسي، ففي المرحلة الأولى خلال القرن17 ظهرت **المواطنة المدنية**lacitoyenneté civile بعدما تحقق الاعتراف بحق المساواة في المعاملة أمام القانون وتضمنت ذات الحق في الأمن الفردي وحرية الرأي والدين والتملك... وتحققت بعد ذلك **المواطنة السياسية**la citoyenneté politiqueمع التكريس التدريجي للانتخاب العام.، لتجد المواطنة السياسية تعبيرها من خلال مضمونها القانوني ومرجعيتها القطعية الى الجنسية، ويترتب عليها ان للمواطنين الحق شخصيا او بواسطة من ينوبهم في سن القوانين والحصول سواسية على الوظائف العامة. (ولديب.2011.ص50)

ومنه تكون المواطنة حيث مفهومها السياسي تعني " صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن". (عبد الحافظ.2008.ص12)، وظهرت مع القرن العشرين **المواطنة الاجتماعية** وهي المكون الذي يعتني بضمان حد أدنى من الأمن الاقتصادي للمواطن لحمايته من قوى السوق، خاصة بعد أن ظهرت عيوب الممارسات الرأسمالية وهو ما كان يعني بالضرورة تدخل الدولة لضمان حدود دنيا من الأمن المادي والاقتصادي لرعاياها.

فالمواطنة هي صلة اجتماعية وسياسية وقانونية، عندما تحمل معنى الحق القانوني تكون بين شخص ودولة، وتجعله يمتلك حقوقا دينية واقتصادية وثقافية وممارسة حقه السياسي شرط ان لا يكون محروما كليا أو جزئيا من ممارسة هذا الحق .

وفي قاموس **علم الاجتماع** تم تعريف المواطنة بأنها: " مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة".

ومن منظور نفسي فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد. فالمواطنة تقدم وظيفة نفسية ذات أهمية بالغة، فهي تؤمن شعورا بالانتماء، وتحدد للفرد أصوله وجذوره، وتحدد له تاريخه ومستقبله، ولكل فرد مثل هذه الحاجيات. والمواطنة كما تراها دائرة المعارف البريطانية: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات".

وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أي تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل: الدين أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري. ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية هي: المساواة، والحرية، والمشاركة، والمسئولية الاجتماعية. ويمكن القول إن فكرة المواطنة قد لخصها كلولوفور في قوله: " لا يوجد إنسان واحد فائض عن الحاجة فالوطن يضم الجميع ويحتاج الجميع". (عياد.2004.ص20)، ويمكن أن نسجل عدة مظاهر تتضح من خلالها المواطنة أهمها:

– تكييف السلوك حسب المعايير الوطنية التي تؤطر الحياة الفردية والاجتماعية والثقافية، والتشبث بالقيم التي لها القابلية لدى الجميع.

– توجيه السلوك الأخلاقي والشعور بالهوية والبحث عن الحقيقة وقول الحق، التحضر واكتساب الحس المدني الرفيع، احترام المرأة وتقديرها والعدل والتنازل والحوار وقبول الآخر، والتعايش مع الغير والتآخي والتضامن، الاعتدال والتسامح.

– حماية الأملاك العامة والملكية الخاصة واحترام القوانين السارية المفعول.

– احترام حقوق وحريات الآخرين وخاصة احترام النساء والأطفال، واحترام الديانات ومعتقدات الآخرين وثقافاتهم وآرائهم.

– خدمة الوطن بإخلاص والحفاظ على مكتسباته والدفاع عنه ومحاربة الفساد والإبلاغ عن كل عمل ضار.

– أداء الالتزامات والأعباء المالية والواجبات الضريبية والمبادرة إلى المشاركة في الواجبات التضامنية.

– المشاركة التطوعية والتلقائية والاختيارية على شكل أنشطة اجتماعية مختلفة نافعة. (عبد الحافظ.2008.ص13)

إن جل المفاهيم الآنفة الذكر تجعل من منظومة المواطنة بأبعادها السابقة مفهوما محدودا خاصة إذا ما اختزل في بعده التاريخي والسياسي، ليتصادم–أو قد يتآلف هذا المفهوم مع مكوناته باختلاف مستويات وأطر التحليل (المستوى الوطني أو القومي، فالمستوى الفوق وطني أو ما دون وطني إلى المستوى العالمي أو الإنساني،) لتعبر المواطنة عن منظومة مركبة تشتمل على: **الهوية** بمندرجاتها الفردية والجماعية، **الشعور بالانتماء الجماعي، منظومة حقوق وواجبات** إزاء النظام العام، **منظومة قيم ومعايير ومبادئ** تعبر عن إطار عمل يوجه سلوك الفرد ويحكم علاقته بالآخرين من جهة، وعلاقته بمؤسساته الوطنية من جهة أخرى، وتجعله قادرا على أداء مسؤولياته من خلال **المشاركة الفعالة** في مجتمعه، كل تلك العناصر قد تتآلف في أكثر من صيغة وفق مقاربات عديدة مبلورة نماذج متنوعة للمواطنة تنتظم فيها مختلف المكونات بدرجات متفاوتة. (HUNTINGTON.1992.p579)

03 – الفرد، المجتمع المدني والدولة: وساطة جوهرها المواطنة:

تقدم لنا الديمقراطية المعاصرة وسائط سياسية بين الدولة والمجتمع، وهذه الوسائط– ومن بينها وأهمها المجتمع المدني– هي التي تؤطر مطالب المواطنين وطموحاتهم، وتحمي الدولة من العنف السياسي، كما تحمي المواطن من تعسف استعمال السلطة ضمن سياق الدولة، كما يؤدي المجتمع المدني دورا في تعزيز الممارسة الديمقراطية الحقيقية من خلال دمقرطة المجتمع، وتكريس مفهوم الفرد "المواطن" لا الفرد" الرعية أو المؤمن"، والنظر لفكرة المواطنة باعتبارها المدخل الأساسي لبناء الدولة التي تتخطى حاجز الإثنيات الضيقة والصراعات. الاجتماعية، لأن المواطنة تعني حقوق وواجبات والتزامات على الدولة تتمثل في تعميق فكرة المواطنة، ونشر ثقافة الديمقراطية وضمان حرية التفكير والتعبير، والقبول بالتعددية، وتقنين لقواعد الاختلاف مع الآخر، والإبداع السياسي بتجاوز القوالب الأيديولوجية التقليدية، فأدوار الدولة والمجتمع المدني في إعلاء قيمة الفرد "المواطن" قد

تتداخل وتتفاعل عبر توافقهم تارة وتعارضهم تارة أخرى، فالدولة تنظم تعاملات الأفراد من خلال القوانين والقواعد، كما أن المصالح الاجتماعية للأفراد يمكن أن تخترق نظام الدولة وتحتل وظائف معينة فيها، والعلاقة الجدية بينهما المبنية على الحوار والاعتراف بالآخر في ظل ما يكرسه القانون، هو الآلية الفعالة لتجنب أشكال الصراعات.(أبو حلاوة، 1999، ص16) وإن كان هذا يعكس دورا عاما للمجتمع المدني في الدولة الحديثة، فإن هناك أدورا تفصيلية يمكن سردها فيما يأتي:

التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهي وظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس أعضاء جمعياته ومنظماته، وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس لشؤون العامة، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة" وانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية، وينمي فيه الشعور الوطني الجماعي الذي يستمد منه هوية مستقلة محددة، وميلا نحو المشاركة العامة والانتماء، واستعدادا للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة (عز الدين.2000.ص03)، كما أن ممارسات الفرد داخل المنظمة، كممارسة حقوقه بسلاسة داخل المنظمة، والحوار والمشاركة في الإدارة، وقبول الرأي الآخر سلميا، تشكل ممارسات تكسب الفرد سلوكا حضاريا على مستوى الجماعة الصغيرة ينعكس على ممارساته على مستوى المجتمع ككل. (إبراهيم.2000.ص07)

– **المساهمة في تحقيق النظام والانضباط في المجتمع (إيجاد بيئة مستقرة):** إن أولى خطوات تحقيق المواطنة هي إيجاد بيئة مستقرة تتمتع بظروف عادية وطبيعية بدء من الأسرة فالمجتمع مما يسمح بالعطاء والانتقال الايجابي للأجيال، لذا يعتبر المجتمع المدني أداة تساعد على ضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، كما يشكل قنوات تتجمع فيها الجهود والإمكانيات، وأدوات تقلص من إمكانات لجوء بعض القوى الاحتجاجية إلى العنف. كما تنظم هذه التنظيمات المشاركة الفعالة، وتمكن من معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، وتساهم في رفع الوعي الجماهيري، كما تشكل مجموع القواعد والشروط والقوانين التي تحدد كيفية سير التنظيمات وطرق انضمام الأفراد إليها، أدوات تساهم في تنمية الانضباط لدى الأفراد كما يساهم التزام المنظمات بالقواعد والقوانين والحقوق والواجبات العامة في تحقيق الانضباط في المجتمع ككل. (عز الدين.2000.ص ص 37-38)

التعريف بالحقوق والواجبات والمساهمة في الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: يتمثل دور المجتمع المدني في تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وكيفية الحصول عليها بالطرق السلمية، كما يجب على تنظيمات المجتمع المدني المبادرة بحماية والدفاع عن حقوق المواطنين والاستجابة

لحاجاتهم وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والأمن والعيش بكرامة والحق في معاملة متساوية أمام القانون، والحوار والنقاش العام حول القضايا العامة المختلفة. فالمجتمع المدني هو المحامي والمدافع عن المجتمع ضد كل ما قد يهدد بطريقة أو أخرى الحريات والحقوق الإنسانية.

تحقيق الدمج الاجتماعي من خلال إكساب الفرد لثقافة مجتمعه: تعتبر وظيفة تحقيق التكافل الاجتماعي والدمج الاجتماعي من الوظائف الهامة والخطرة فينفس الوقت، خاصة في حالات الصراع والتوتر والغليان الاجتماعي، الناجم عن مشاعر الكبت والسخط والإحساس بالظلم والإقصاء، التي قد تولد الانفجار وتعرض وحدة المجتمع للانهيار والتقسيم. فالمجتمع المدني هو عنصر وقاية المجتمع من الانقسام والصراع والتفكك، وأداة هامة لتحقيق عملية الدمج الاجتماعي، لذا على المجتمع المدني إكساب الفرد اللغة، العادات، التقاليد، أنماط السلوك السائدة، القيم الخاصة بالمجتمع وبذلك تتحدد هويته الاجتماعية ويتحول إلى كائن اجتماعي حاملاً لثقافة المجتمع قادراً على نقلها بعد ذلك للأجيال الأخرى كما نقلت إليه، ثم يقوم أفراد المجتمع بتطوير هذه الثقافة والإضافة إليها أو الحذف منها لتساير التقدم الإنساني في كل عصر.

– **أن تكون أداة للتعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** تشكل تنظيمات المجتمع المدني قنوات متوفرة ومفتوحة للأفراد، لعرض أرائهم والتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بحرية وبطريقة منظمة، مما يجعل منها فضاء لزرع ثقافة المواطنة وتنميتها.

– **العمل على نشر ثقافة المواطنة وتعزيزها:** إن المجتمع المدني منظومة قيمية تؤسس لمشروع حضاري، وأداة تعمل على إرساء ثقافة سياسية وأخرى أخلاقية وثالثة سلوكية. ويعتبر المجال الثقافي الموضوع المفضل لتنظيمات المجتمع المدني وفعلها المباشر، ومجالا تتنازع فيه وعليه، لاختلاف مرجعياتها المعرفية وأهدافها التربوية "فالنشاطات الثقافية والتربوية ونظرا لطبيعتها ينهكها التسيير الإداري، ويعيقها بالرغم من ضروريته الهيكلية في توفير الوسائل والإمكانيات، دون النشاط في حد ذاته الذي يحتاج إلى المرونة والاختصاص من حيث الممارسة، مما يجعل الحركة الجمعوية صاحبة الحق الشرعي لهذه الممارسة.(عز الدين.2000.ص81)

- **الحفاظ على الهوية الوطنية:**

ويتمثل دور مؤسسات المجتمع المدني في العمل على تنشئة الأجيال على قيم المواطنة واحترام الآخر واحترام مقومات البلد والحفاظ عليه .

04– المتغيرات العالمية الجديدة وإعادة بناء مفهوم المواطنة:

تنفتح في عالم اليوم مع ثورة المعلومات إمكانات هائلة أمام الإنسان، تتجسد في قدرات خارقة على الفعل والتأثير، وأصبح بذلك الإنسان التواصلي الذي تتيح له الأدمغة الآلية والتقنيات الرقمية التفكير والعمل على نحو كوكبي وبصورة عابرة للقارات والمجتمعات والثقافات. كل هذا جعل الإنسان

يشعر بوحدة مصيره وارتباطه العفوي بالآخرين ممن يعيشون معهم على نفس الكوكب. فلم يعد يسمح لأحد بالعبث بمصير العالم، الذي أصبحت مسؤولية الحفاظ عليه مسؤولية جماعية يتحمل الجميع تبعاتها. ونتيجة لذلك سجل النمو الملحوظ والتفعيل الواسع لمنظمات المجتمع المدني، ولم يقف الأمر عند حد تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الوطنية فقط، وإنما تعدى ذلك إلى الحديث مؤخرا عما سمي "المجتمع المدني العالمي" Global Civil Society" الذي تتسم منظماته بعدة سمات منها:

– أنها تعنى بالشؤون عبر الوطنية؛

– أنها تدير أنشطتها من خلال شبكات اتصال عبر وطنية كالبريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الدولية الحديثة؛

– أن بنيانها التنظيمي يتعدى الحدود الوطنية وأن كيانها العضوي يمتد ليشمل مواطنين من عدة دول؛

– أن نشاطها يقوم على أساس التضامن عبر الوطن بين فئات معينة تجمعها مصالح مشتركة أو انتماءات واحدة.

إن العمل الدؤوب للمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي، جعل البعض يتحدث عن مجتمع عالمي يتشكل فوق المجتمعات المحلية ويتعدى الأطر الوطنية، هو المجتمع الإنساني الذي يتكون لا على أساس الروابط القديمة أو اللغة أو العقيدة، بل على أساس الرابطة الجديدة الناشئة عن الاشتراك في الشبكات الإلكترونية. (حرب.2000.ص104)

لقد أصبح المجتمع العالمي اليوم أكثر وضوحا ومهد بذلك لإمكانية بروز " المواطنة العالمية "Global Citizenshipوالهوية الإنسانية التي بدأت تنافس وربما تحل تدريجيا محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة، إلا أن بروز المجتمع المدني العالمي وبداية تشكل المواطنة العالمية سيضعف من تحكم الدولة التقليدي، وسيساهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا البيئية الاجتماعية والإنسانية المزمنة التي تواجه البشرية حاليا. بفضل قدرة المنظمات غير الحكومية على تعبئة الرأي العام العالمي حول مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة العالمية –سواء من حيث أسبابها أومن حيث تأثيراتها أو من حيث سبل التصدي لها – ومن أبرز هذه القضايا: حقوق الإنسان، مشكلات انتشار الأمراض والأوبئة مشكلات الفقر والجوع والتخلف، المشكلات البيئية كالجفاف والتصحر وتلوث البيئة والاحتباس الحراري، وإن كان للمواطنة بمفهومها الوطني قيمها ومضامينها، مثل: الولاء، وحب الوطن، وخدمة الوطن بإخلاص والتعاون والمشاركة في الأمور العامة بين المواطنين. فلمفهومها العولمي أيضا قيم خاصة به؛ فهي تتطلب السلام، والتسامح الإنساني واحترام ثقافات الآخرين وتقديرها والتعايش مع كل الناس، كذلك التعاون

مع هيئات ونظم وجماعات وأفراد في كل مجال حيوي كالغذاء والأمن والتعليم والعمل والصحة. وإذا كان سؤال المواطنة في الماضي يركز على كيفية إدماج الأفراد كمواطنين ضمن إطار الدولة الوطنية، فإن سؤال المواطنة الآن ينصب على ما يبدو، على معالجة عجز الدولة الحديثة عن بناء المواطنة والحفاظ عليها بسبب عدم قدرتها على دمج الأفراد وتحقيق المساواة والعدل بين الجميع. وبذلك لم يعد مفهوم المواطنة بصورته البسيطة الذي يعني "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات في إطار الدولة الوطنية التي يحمل جنسيتها. " إنما وجب عليه أن يستجيب للتحولات المهمة التي تمر بها مختلف المجتمعات حاليا ومن أهمها: بروز ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة للهجرة العالمية المتزايدة مع قدوم العولمة، وكذلك ظهور التكتلات السياسية الإقليمية الكبيرة، والتي وفرت فرصا للانتماء إلى كيانات وجماعات سياسية أكبر، وطُرح بالتالي التساؤل عن مصير المواطنة القطرية في ظل هذه الكيانات الجديدة.

بالإضافة إلى النمو المتسارع للمجتمع المدني العالمي بتجلياته المختلفة، والذي أخذ يعيد للأذهان مفهوم "المواطنة العالمية" التي كانت ولا تزال حلم الفلاسفة والمفكرين، وأخيرا وليس آخرا دخول الفردية كتصور مثالي لتجسيد حرية وكرامة الفرد، في أزمة حادة نتيجة للتطرف في ممارستها إلى حد تهديد نسق القيم الذي يحكم العقد الاجتماعي، مما أثر على التضامن الذي يمثل أساسا وقاعدة في أي مجتمع سياسي. فالمواطنة إذن محاطة بحزمة من المتغيرات الداخلية والخارجية في عصر العولمة، وعلينا أن نستفيد من هذه المتغيرات في تكريس المعاني الايجابية لمفهوم المواطنة مع التفتح على العالم بكل متغيراته بما يحفظ لمجتمعاتنا أمنها واستقرارها وهويتها. (Mouzelis.2002p.04)

كما ألقى الاستخدام الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي بضلاله على تغير العديد من القيم، وبروز أنماط وقيم جديدة كان لمفهوم المواطنة النصيب الأكبر فيها، فبرزت المواطنة الافتراضية التي تعبر عن التمثيل الرقمي للفرد–العضو في الجماعة الافتراضية والتي تربطها اهتمامات مشتركة ويسعون الى تحقيق أهداف مشتركة، وبرز شكلين من المواطنة الافتراضية، **المواطنة المقننة** والتي تضم مستخدمي المواقع المقننة كالبوابات الحكومية والوزارات....والتي تعبر بـ: org.gov.edu...، و**المواطنة الحرة** وهي التي لا يتحرك فيها المستخدم بكل حرية كمواقع الدردشة والمدونات....، (منصر.2015.ص17)، وسمح الفضاء الالكتروني بتغطية ما عجزت عنه الدولة في الاستجابة لحاجات الفرد–المواطن سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا–ثقافيا، فأتاحت قنوات الاعلام الجديد الفرص أمام الأفراد في إدارة الشأن العام دون قيد وتعزيز مبدأ المواطنة الديمقراطية القائم على إقرار المساواة بين الجميع والمشاركة الفعالة في النشاط السياسي والاقتصادي والمساءلة والرقابة دون أن يتعرض المستخدم لأي ضغط أو ابتزاز، كما تسمح بتعزيز الذات لمن لا يملك فرصة لخلق كيان

مستقل في المجتمع يعبر به عن ذاته من خلال فتح حساب خاص به ليكون عضوا في مجتمع عالمي لا محلي فقط، وتساعد أيضا على ربط علاقات اجتماعية والتواصل مع الغير، بغض النظر عن الاختلاف في الدين والثقافة والهوية إلا أنه يجمعهم الاهتمام المشترك وتعزيز الحوار بين مختلف الثقافات، كما يساعد على بلورة رأي عام موحد تجاه قضايا معينة إذا ما تمت التعبئة لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت في بروز مجتمع مدني افتراضي تخطى الحدود الجيو–سياسية للدولة نحو المجال العام، تمكن من سد عجز الدولة في نشر ثقافة المواطنة والتعريف بمنظومة الحقوق والواجبات الخاصة بها.

05– المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر:

نص الدستور الجزائري الصادر سنة 1996 مع آخر تعديلاته سنة 2016 على قيم ومرتكزات المواطنة الحقيقية والفاعلة، في الفصل الرابع الموسوم بالحقوق والحريات، ومن خلال المادة الثانية والثلاثين على أن: " كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تميز يعود سببه إلى المولد، أو العرق أو الجنس أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو إجتماعي " ونص أيضا في المادة الرابعة والثلاثين على أن: " تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق فتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسة، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" ، وأشار في المادة الخامسة والثلاثين إلى أن: " الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"، وفي المادة السادسة والثلاثين أكد على أن: " الدولة تعمل على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. وتشجع الدوة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية، وعلى مستوى المؤسسات " وكذلك الحال في المادة الثامنة والثلاثين: " الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة وتذهب بقية مواد هذا الباب في سياق تضمين العديد من الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية والثقافية كالمشاركة والتعبير وممارسة السياسة والعمل) "(الدستور الجزائري 1996.المعدل2016. 13). بعد التنصيص على حقوق وواجبات المواطنة في الدستور تأتي مباشرة القوانين المختلفة لتجسيد مضامين المواد الدستورية بشيء من الدقة والتفصيل، ففي القانون العضوي رقم 12-01 مؤرخ في 12يناير سنة2012، المتعلق بنظام الانتخابات، العدد01، لسنة 2012، المادة 03 منه " يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثمانية عشر(18سنة) كاملة يوم الإقتراع وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد في حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول"(أنظر قانون الانتخابات).

كما أخذت العديد من القوانين العادية حيزا في مناقشة فضاءات تحقيق المواطنة وعلى رأسها قانوني البلدية والولاية إذ تنص المادة 10من قانون البلدية أن: " تشكل البلدية الإطار المؤسساتي

للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، يتخذ المجلس البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون".(القانون رقم 10/19 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011.العدد37. 2011)

كما يوصف القانون المدني بالشرعة العامة بحق فقد نظم الحياة المدنية للمواطن من إلتزام تعاقدية المواد (53، 673)كما تضمن الحقوق الإقتصادية متمثلة في حق الملكية (المادة، 674)، حق التعاقد(54)، حق الحيازة المواد(808-843)، حق الإيجار (537–467)، البيع المواد(351–412)، كما حددت المواد 25الى 28العناصر المكونة للشخص الطبيعي: أهلية الولادة وإثباتها، الاسم واللقب، الجنسية، القرابة، الموطن، الأهلية...

قانون الجنسية، تناولت المادة 06 منه للمولود من أب جزائري وأم جزائرية، مجسدة في ذلك رابطة الدم، كما تناولت المواد 7- 9شروط اكتساب الجنسية والتجنّس، أما المواد 18-24فتناولت حالات وكيفيات فقدان الجنسية والتجرد منها، في حين المواد 31-40حددت كيفية إثبات الجنسية وتطرقت إلى النزاعات التي تثار حولها. بالإضافة إلى جملة من القوانين التي نصت صراحة على حقوق المواطن الجزائري، كقانون الأسرة، وقانون العقوبات، وقانون العمل والضمان الاجتماعي، والإجراءات الجزائية، والقانون التجاري، وقانون حماية المستهلك.....

في مقابل هذه المنظومة الحقوقية المكفولة للمواطن الجزائري، تقع عليه التزامات وواجبات مكفولة أيضا قانونيا، وتفرض عليه عقوبات كقانون المرور، قانون الضرائب، قانون العقوبات، قانون الجمارك، .....وما يثبت أيضا تكريس مفهوم المواطنة في الجزائر هو مصادقتها على كل الاتفاقيات التي تعزز مواطنة الفرد وتكرس المساواة بين الأفراد وتمنع كل أشكال التمييز، وفي مقدمتها المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، إذ حدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 02منه مضمون المساواة كما يلي: " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، لاسيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولود، أو أي وضع آخر.

كما أقر العهدان الدوليان للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادران سنة 1966 تلك الحقوق وعلى رأسها الحق في المساواة بين جميع الناس هو أساس الحرية حسبما جاء في الديباجة والمادة 26 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، على نفس الشاكلة سارت الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز، واتفاقية الدولية للعمل،.... ومن حيث ممارسة المواطنة في الجزائر، أفرزت التحولات والتغيرات التي شهدها النظام السياسي عبر مسيرته

(مؤسساتيا، أيديولوجيا)، إذ انتهاج النظام الاشتراكي غداة الاستقلال ثم تحوله إلى النظام الليبيرالي (1989)، أفرزت واقعا جديدا وخاصا نوعا ما أثر على منظومة المواطنة بطرفيها(الفرد–الدولة)، خلقت مفارقة حول حقيقة وجود المواطنة التي تكرسها الأطر التشريعية وغيابها في الواقع الممارس.

فالمتأمل في المشهد الجزائري يرى جملة من الاختلالات في التوفيق بين مرتكزات منظومة المواطنة(الحق–الواجب)، ففي الوقت الذي تعترف فيه الدولة الجزائرية بحقوق الفرد –المواطن من خلال جملة التشريعات الآنفة الذكر، والعمل على وضع آليات لكفالة تلك الحقوق كمجانية التعليم والصحة ودعم الأسعار والإعانات والسكنات الاجتماعية...، نجد في المقابل أن المواطن مقصر في أداء التزاماته وواجباته كعدم احترام القانون، التهرب الضريبي، العزوف الانتخابي، التهرب من أداء الخدمة العسكرية، عدم الإخلاص في العمل، ... ما خلق حالة من عدم التوازن وعدم الاستقرار بسبب إنسداد الأفق الاجتماعية لشريحة كبيرة من المواطنين، أدى إلى معارضة النظام القائم بل وتجاوزتها الى خلق القلاقل والاحتجاجات عمقت الفجوة بين المواطن والدولة وزادت من حدة الأزمة بينهما، فالنظام الجزائري ورغم جهوده في إعلاء المواطنة–قيمة وسلوكا– إلا أنه هو الآخر لايزال من خلال ممارساته التضييقية يعمل على تضييق المجال العام لحريات المواطن، من خلال ممارساته القائمة على الإقصاء والتهميش بدل المشاركة والحوار، ما أفقد مصداقية الدولة في حماية حقوق المواطن الجزائري، والأمثلة من الواقع كثيرة وعلى رأسها: التضييق الممارس على حرية التجمع والإضراب والتفكير والإعلام والعقيدة....(بوجمعة.2016. ص53)

كما تعد المضايقات التي يتعرض لها المجتمع المدني الجزائري لخير دليل على تلك الممارسات الاقصائية، والتي تستمد شرعيتها من النصوص التشريعية، سواء من حيث اعتمادها وتسجيلها، أو من حيث التمويل ومنح المقرات إذ أخضعت الدولة جميع الهبات للرقابة والمساعدات المالية التي تتلقاها منظمات المجتمع المدني من الخارج إلى الرقابة، ما يؤثر سلبا على عملها بحكم أهمية الجانب المالي في فعالية ونشاط الجمعيات، الشيء الذي يقودها نحو الإعتماد على الإعانات المالية التي تقدمها الدولة وبعض الأحزاب المتواجدة في السلطة، مما يجعلها تابعة في قراراتها ومواقفها للجهة الممولة، فغالبا ما تتحول هذه الإعانات إلى أداة ضغط على منظمات المجتمع المدني بين تبني خطاب وسياسات السلطة وضمان الدعم والمساندة، أو عدم الترخيص بالاجتماعات والمؤتمرات، في المقابل نجد سعيها لبسط هيمنتها على التنظيمات المدنية إما بتسييسها أو بتحزبها، وهو ما ينافي مبدأ الاستقلالية التي تقوم عليها، ما جعل التنظيمات المدنية التي كان يجب أن تكون مدارس للتنشئة على قيم المواطنة والتربية على المشاركة، مقيدة وشكلية ونشاطها مناسباتي، ما أفقد ثقة المواطنين فيها وأفرغها من مضمونها فانتشرت ظاهرة العزوف في التطوع والنضال فيها، كل هذه الممارسات وغيرها جعلت المواطن الجزائري يفقد ثقته وولائه لدولته الأم الحامل لجنسيتها، فنجده

يتنكر لانتمائه الوطني وهويته والتي تتمظهر في عزوفه عن المشاركة في الحياة السياسية وعدم مبالاته بها، تهربه من الخدمة العسكرية ومن الضرائب، سعيه الحثيث للهجرة وإعلان ولائه لدول أخرى، الاحتجاجات المتواصلة، التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة....والتي وإن تعددت أشكال التعبير عنها إلا أنها تصب في مطاف واحد هو عدم الإحساس بمواطنيته، ما يجعل منظومة المواطنة في الجزائر غير مكتملة بعد. وبخصوص آليات تفعيل المجتمع المدني الجزائري بما يعزز المواطنة، فإنه يمكن القول أن الأمر يحتاج بداية إلى إثبات وجود كيان المجتمع المدني ممارسة، وثقافة لا تنظيما فقط، ولبلوغ ذلك لابد من إعادة النظر في الواقع السياسي، الاجتماعي، والثقافي من خلال مايلي: --- يتحدد المجتمع المدني بمتغيرين أساسيين هما الحرية والقانون، فالمجتمع المدني هو مملكة الحرية، والدولة هي مملكة القانون، ومن البديهي أن تكون الحرية مشروطة بالقانون، وبمقتضى العلاقة الجدلية بين الحرية والقانون يغدو القانون ضامنا رئيسيا للحرية، وتغدو مضمون القانون، وتغدو الدولة من ثم مملكة الحرية بقدر ما يتعزز فيها حضور المجتمع المدني، لذلك فإن المجتمع المدني في ضوء ذلك يحتاج إلى إطار قانوني ينظم ويضمن حريته، ويمكنه من ممارسة نشاطه بمعزل عن تدخل الدولة. – إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وعلى توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية. – يحتاج المجتمع المدني الى ثقافة مدنية مبنية على منظومة قيمية سائدة في المجتمع، لأن المجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة، وقيم وأفكار تترسخ في ذهنية الأفراد، وتتبلور فيما بعد في شكل توجهات فكرية تطلبت تنظيمها وتوجيهها.(نافع.2004. ص75) . **الخلاصة:** في ختام هذا البحث، يمكن سرد أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة كما يلي: – مما سبق تبرز أهمية المجتمع المدني في تعزيز المواطنة قيمة وممارسة، إذ يعتبر المجال الحيوي الذي يمكن الفرد من ممارسة أدواره اتجاه الدولة(الواجبات والالتزامات)، كما يسهم في تعزيز حقوقهم في حالة عجز الدولة عنها. – تتمثل أبرز أدوار المجتمع المدني في تكريس المواطنة، من خلال التنشئة على قيمها والتعريف بها واعلاء قيمة الفرد–المواطن–، والتمكين لممارستها وفق الأطر التنظيمية والقانونية الضامنة لها، والمساهمة في تعزيز الممارسات الديمقراطية بما يؤسس لفضاء سياسي–اجتماعي ديمقراطي ترقى فيه المواطنة قيمة وسلوكا وممارسة. –مهما تغيرت الظروف إلا أن المواطنة بمفهومها العالمي لا تمسح أو تلغى المواطنة بمفهومها الوطني فبدون تلك الأخيرة لا وجود للمواطنة بمفهومها العالمي فكلاهما يعاضد الآخر. – بروز المواطنة العالمية لا يعني عدم الانتماء للوطن وسقوط الولاء للأسرة والجماعة أو الأمة، بل إن التواصل مع القضايا العالمية، كقضية البيئة وحقوق الإنسان والانفجار السكاني والفقر

وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو تجاهل الهموم الحياتية اليومية والمحلية التي ستظل ملحة، كما كانت في كل العصور السابقة لعصر العولمة. –ستبقى الهوية الوطنية – على ما يبدو – قائمة بل إنها ستتعزز، لكن ستتمو بجانبها تدريجيا الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية، وهنا يبرز دور المجتمع المدني بكافة مستوياته في تحقيق المواطنة الحقة وضمان الانسجام بين المواطنة بمفهومها الوطني والمواطنة العالمية.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– بركات، كريم.(2005). مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان، مذكرة ماجستير غير منشورة، بومرداس.

– بلخير، آسية، (2013).دور المجتمع المدني الجزائري في التنمية السياسية، ورقة بحث في ملتقى المجتمع المدني والتنمية السياسية في الوطن العربي، جامعة قالمة، 2013.

– بو حلاوة، كريم.(1999). " إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني "، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث.

– بوجمعة، سمية.(2016)، المواطنة بين الحقوق والواجبات في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان

– حسنين، توفيق إبراهيم.(2005). النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها–، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

– سعد الدين، إبراهيم.(2000). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة: دار قباء للطباعة

– سعيد، عبد الحافظ.(2008).المواطنة: حقوق وواجبات، القاهرة: مركز الدراسات الحقوقية والدستورية

– سيد، محمد ولديب.(2011). الدولة واشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، الأردن: دار كنوز للنشر

– عبد الحميد، الأنصاري.(1996). الشورى وآثرها في الديمقراطية، القاهرة: دار الفكر العربي

– عبد الكريم، علوان خضير.(1997). الوسيط في القانون الدولي العام. الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، عمان، مكتبة دار الثقافة. للنشر

– علي، حرب.(2000). حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي

– متروك، الفالح.(2002). المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

– منصر خالد.(2015). دور الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة، مجلة كلية الفنون والاعلام، العدد 01، الجزائر.

– نافع، بشير وآخرون. (2004).المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– ناهد، عز الدين. (2000). المجتمع المدني، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

– هاني، عياد. (2004). المواطنة في التعليم، سلسلة إصدارات منتدى حوار الثقافات (26)، القاهرة

– وجيه، آوثراني. (01/28/ 2002).المواطنة والانتماء: بحث في المفهوم وتحققه في عصر المدينة"، جريدة الحياة اللبنانية، (14194).

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Nicos Mouzelis, George Pagoulatos.(2002).*Civil Society and Citizenship in Postwar Greece*, London: Athens University of Economics and Business.

- Sammuel P. HUNTINGTON .(Winter 1991-1992) ."*How countries democratize*" ,Politocal Science Quarterly, vol 106, n°4.